

الاستيلاء الصهيوني على الأرض الفلسطينية ومحاولات المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس للحفاظ عليها سميح حمودة

لقد تناول بعض الكتّاب اليهود مسألة انتقال ملكية أجزاء من أرض فلسطين من أيدي مالكيها العرب إلى مصلحة الشركات اليهودية من وجهة النظر الصهيونية، التي ترى في هذا الاستيلاء أمراً إيجابياً كونه سهّل قيام دولة إسرائيل، وتغيّب وجهة النظر هذه حقيقة أنّ هذا الاستيلاء كان تدميراً لحياة وثقافة شعب آخر، عاش على هذه الأرض عشرات مئات السنين، وارتبطت ثقافته وتراثه ووجدانه ووعيه الجمعي بها لدرجة كبيرة، وبذل كل جهد ممكن من أجل الحفاظ عليها. وهو بهذا مثله مثل شعوب العالم الأخرى التي دافعت عن أرضها وثقافتها في وجه التوسع الاستعماري الأوروبي. في المقابل نُشر عن هذه القضية عدداً قليلاً من الدراسات العربية^١. ومن أصحاب هذه الدراسات من نهج نهجاً تبريرياً، واعتبر الدعاية الصهيونية وراء القول، والذي أطلقت عليه الدكتورة هند البديري لقب «الفرية»^٢ بأنّ العرب باعوا أراضيهم لليهود. فالحاجة إذاً قائمة لإجراء دراسات علمية عميقة ومفصلة تتعلق بمسألة بيع الأراضي لليهود-الصهاينة، بحيث يتم تحديد المواقع التي تمّ بيعها من قبل مالكي فلسطينيين، وكشف دوافع هؤلاء البائعين، وتتم دراسة تأثير السياسات والقوانين التي سنّتها واتبعتها الحكومة البريطانية الفلسطينية وممارسات الإداريين التابعين لها على عمليات البيع هذه، وكذلك دراسة أساليب الإغراء الصهيوني للمالكيين من أجل تشجيعهم على بيع أراضيهم. إنّ هذه الدراسة محاولة أولى في هذا الاتجاه أملين أن تتوفر الظروف والمصادر للمتابعة فيه.

تتعاطى هذه الدراسة مع جانب مهم من جوانب الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الصراع على «الأرض الفلسطينية»، وهي تهدف إلى فهم وتحليل ثلاثة عوامل أساسية أدت دوراً مركزياً في تسهيل عملية الاستيلاء الصهيوني على الأرض العربية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني، وفي أماكن محددة من فلسطين. وتشمل هذه العوامل: (١) البنية الثقافيّة الداخلية للمجتمع الفلسطيني التي تضمّنت الدوافع والمبررات لدى العديد من ملاك الأراضي الفلسطينيين لبيعها للشركات الصهيونية؛ (٢) السلطة الاستعمارية البريطانية ومساهمة موظفيها في تسهيل عمليات الاستيلاء الصهيوني على الأرض؛ (٣) الأساليب المختلفة التي لجأت إليها الحركة الصهيونية، إمّا لإقناع المالكيين العرب بالبيع، وإمّا لامتلاك الأرض بالخداع أو بالتواطؤ مع السلطة البريطانية. وتهدف الدراسة أخيراً، إلى توضيح محاولات المجلس الإسلامي الأعلى إنقاذ الأراضي من الشركات الصهيونية.

تقدّم الدراسة رواية لأحداث الصراع بين الشركات الصهيونية والمالكيين العرب على ملكية قطعتين كبيرتين من الأرض الفلسطينية، هما أراضي جبل كنعان في منطقة صفد، وأراضي الغوارنة في السهل الساحلي بين عكاً وحيفا. تعتمد الرواية هنا على الوثائق الفلسطينية العربية. لذا فهي تعكس رؤية من الداخل بشأن مسألة من أخطر مسائل الصراع مع المشروع الصهيوني الاستعماري.

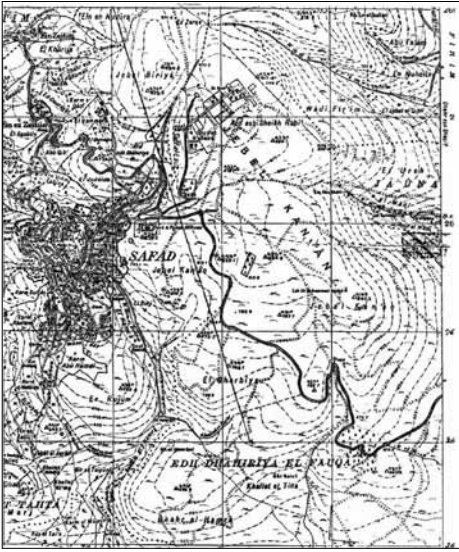
^١ من الكتب الصهيونية حول الموضوع كتاب: Kenneth W. Stein, *The Land Question in Palestine, 1917-1937*, (Chappell Hill and London: The University of North Carolina Press. April, 1985).

ومن الكتابات العربية: هند البديري «أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ». القاهرة: الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية، ١٩٩٨؛ غازي فلاح، «تحليل خارطة الابتياح اليهودي للأرض في فلسطين (١٩١٤-١٩٤٨)». «المواكب»، المجلد (٢)، العددان ١-٥/أيار - حزيران ١٩٨٥.

^٢ أنظر ص ١٥ من كتابها المذكور أعلاه.

* دائرة العلوم السياسية-جامعة بيرزيت.

الحالة الأولى: أراضي جبل كنعان^٢



خريطة انتدابية لصفد-دائرة النسوية في فلسطين سنة ١٩٣٤. مقياس الرسم ١: ٢٠٠٠٠.

يطلق لفظ «جبل كنعان» على سلسلة الجبال المحيطة بمدينة صفد من الشرق والشمال والجنوب،^٤ وتقع بعض أحياء المدينة على هذا الجبل، فالتلة الشمالية الغربية في صفد تُعد امتداداً جنوبياً لسفح جبل كنعان، وهي أقدم بقعة معمورة في صفد. ترتفع أعلى نقطة على جبل كنعان ٩٤٥ متراً عن مستوى سطح البحر، وإلى الغرب من الجبل يقع جبل «ببريا» الذي يرتفع ٩٥٠ متراً. وفي عهد الانتداب كانت تمتد من جبل كنعان طريق الميدان التي تصل إلى الجاعونة.

تبلغ مساحة الجبل نحو عشرين ألف دونم، وهو يمتد عرضاً من مدينة صفد إلى قرية الجاعونة العربية (حالياً روش بينا الإسرائيلية)، وطولاً من وادي فرعم إلى قرية جب يوسف الواقعة جنوبي شرق صفد. ويطل الجبل على مناظر واسعة وجميلة تشمل جزءاً من فلسطين، وسورية، وشرق الأردن ولبنان، فالواقف على ذروته يستطيع رؤية جبل الكرمل وجبال سيلة الحارثية والبلقاء وعجلون وحوران وجبل الدروز والجولان وسهل الحولة وجبل الشيخ وإقليم البلان وقسماً عظيماً من بلاد بشارة،^٦ كما يرى الجزء الجنوبي من لبنان. فموقعه ذو أهمية استراتيجية عظيمة لما له من دور في الإشراف على الحدود الشمالية لفلسطين. كما أن موقعه مهم بالنسبة إلى مدينة صفد نفسها، إذ يظهر تاريخ المدينة أن الاستيلاء على قلعة صفد كان يتم بعد السيطرة على الجبل. إن أكثر من ربع مساحة الجبل هي أراض زراعية، زرعها الفلاحون من صفد وقراها سنين طويلة، ويذكر

التميمي وبهجت^٧ اللذان زارا الجبل ومدينة صفد سنة ١٩١٧ أن تلة صفد، التي هي أحد سفوح جبل كنعان، تشبه بكرومها وبأشجارها وبخضرتها الزمردية وبأبنيتها الجديدة الظرفية الألوان قبة من الصدف. أما الباقي من مساحة الجبل فكان أراضي عطل استعملت مراعي ومحتطباً ومستنبتاً لأهالي صفد وقراها. فهو ذو أهمية اقتصادية للمدينة إلى جانب أهميته الإستراتيجية. قام السلطان العثماني سليم الأول بوقف جبل كنعان بتاريخ ١٠ ذي القعدة ٩٢٢هـ - ٤ كانون أول/ديسمبر ١٥١٦م، على زاوية الصدر الأسيدي في مدينة صفد،^٨

٢ يعتمد المقال على ملف وثائقي خاص بقضية جبل كنعان. محفوظ في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي في القدس. وهو من أوراق المجلس الإسلامي الأعلى ويحمل الرقم (١٧/٣٧٠). وفيه تقارير تفصيلية بشأن القضية أعددتها صبحي الخضراء. وكان محامياً نظامياً، ومأموراً لأوقاف اللواء الشمالي. وقد اعتمدت هذه الورقة كثيراً على هذه التقارير.

٤ من الواضح من المصادر الجغرافية الإسلامية أن اسم الجبل (كنعان) كان معروفاً. فقد ذكره شيخ الربوة الأنصاري المتوفى ٧٢٧ هجرية الموافق ١٣٢٧ ميلادية في كتابه نخبة الدهر في عجائب البر والبحر. فقال: «وصفد حصن بقية جبل كنعان في أرض الجرمق». راجع: مصطفى مراد الدبّاع. «بلدنا فلسطين». الجزء السادس-القسم الثاني. ص ٨٦.

٥ راجع: «بلدنا فلسطين». مصدر سبق ذكره. ص ٦٥.

٦ هذه المعلومات مستقاة من أوراق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى. وقد أورد محمد التميمي ورفيق بهجت. مؤلفا كتاب ولاية بيروت. واللذان زارا صفد قبل نهاية الحرب العالمية الأولى. وصفاً قريباً حين قالاً إنهما شاهدا من جبل كنعان جبل الشيخ وجميع مرج الحولة وبحيرة الحولة وأنحاء طبرية. راجع «بلدنا فلسطين». مصدر سبق ذكره. ص ١١٦.

٧ محمد التميمي ورفيق بهجت. «ولاية بيروت». (ج ٢). القسم الجنوبي. (بيروت: دارلحد خاطر. الطبعة الثانية. ١٩٨٧). ص ٣٤٧.

٨ كتب صبحي الخضراء بتاريخ ١٩٣٤/٣/٢٤. وكان وقتها مأموراً لأوقاف اللواء الشمالي. رسالة بشأن جبل كنعان ووقفه لمدير الأوقاف العام (محمد عزة دروزة) ذكر فيها أن وبقية الجبل كانت موجودة في المجلس. وأنه سلمها شخصياً سنة ١٩٢٤ لسكرتير المجلس محمد العفيفي. وهي ما زالت موجودة فعلاً في ملفات المجلس وعليه اعتمدنا في تحديد الوقت. يورد الدبّاع في بلدنا فلسطين (ج ٢). ص ١٠٤-١٠٥ نقلاً عن البوريني صاحب كتاب تراجم الأعيان من أبناء الزمان ترجمة قصيرة للشيخ أحمد بن الشيخ أسد فيقول أن والده الشيخ محمد أسد ارتحل إلى بلاد صفد إلى قرية الديرة (هي دير الأسد حالياً). والواقعة في قضاء عكا) وبها توفي سنة ٩٧٧ هجرية. وفي صفد ولد ابنه أحمد سنة ٩٤٤ هجرية. وقد عُرف أحمد بالصلاح والتقوى. وأنشأ الشيخ محمد في صفد زاوية كانت تعرف قديماً بجامع الصدر. وفي وبقية السلطان سليم يرد أن الشيخ الأسيدي هو محمد القادري الملقب بأبي عبد الله والمعروف بابن أميرهم، وأنه كان شيخاً صوفياً كبيراً.

بعد أن تسنى له طرد المماليك والقضاء على حكمهم لبلاد الشام ومصر في أعقاب معركة مرج دابق. وجعل السلطان سليم التولية على هذا الوقف للشيخ محمد الأسدي شيخ الزاوية آنذاك، ومن بعده للأرشد فالأرشد من نسله وذريته، وشرط صرّف غلته على مصالح الزاوية المختلفة، وما فاض عن ذلك فيصرف على المستحقين من ذرية المتولي المذكور.

كان والده محمد الحاج يوسف أحد البائعين الأربعة في العهد العثماني. وبموجب هذه الحدود المنظمة في الخريطة المصدقة أدخلت الجمعية ثمانية آلاف دونم من أراضي الجبل لم تكن داخله في كواشين المشتريين اليهود الأصليين، وقدمت هذه الخريطة إلى دائرة الطابو، وقالت إنها تشمل ثلاثة مواقع يملكها المشترون اليهود في الظاهرية الفوقا والعقيبة والحمراء، وإنّ مجموع هذه المواقع الثلاث يؤلف ما يسمى في عرف المجاورين وأهل البلاد «أرض كنعان». وقد استمرت معاملة الطابو من بداية سنة ١٩٢٨ ميلادية وحتى نهايته. بقيت الأمور مكتومة عن سكان المدينة طوال هذه المدة، فلا الذين وقّعوا على الخريطة أعلمهم بالأمر، ولا بحثت الحكومة بينهم لتحقيق مما إذا كان هناك نزاع على هذه الأراضي أم لا.

وبحسب قانون الأراضي العثماني المستمد من الشريعة الإسلامية، فإنّ أرض الوقف الصحيح لا تباع ولا توهب ولا تغير ملكيتها، ولا يجوز لأحد أن يتصرف بها خلاف شروط الواقف. بيد أن هناك عدة تجاوزات لهذا القانون حصلت في العهد العثماني، كان أحدها في جبل كنعان^٩ ففي سنة ١٨٨٠، بعد صدور قانون الأراضي الشهير سنة ١٨٥٨، وبدء عمليات التسجيل (الطابو)، استطاع أربعة من أهالي صفد وعكا تسجيل جزء من أراضي الجبل بأسمائهم، وهي مواقع خربة الظاهرية الفوقا والعقيبة والحمراء. وقام هؤلاء الأربعة سنة ١٨٩٥ ببيع قطع أراض من هذه المواقع، وتحديدًا في مزرعة (خربة) الظاهرية الفوقا، لليهود بطريقة الفراغ، وكان أحد هؤلاء من أهالي صفد وهو محمد الحاج يوسف قدّورة، وسجلت واحدة من هذه القطع باسم «الجبل» ومساحتها ٢٨٠٠ دونم دون تحديد دقيق لهذا الجبل، وحصل المشترون اليهود على كواشين طابو عثمانية بهذه المواقع. وعندما شرع الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٨ بعمليات تسوية أراضي فلسطين، نظمت شركة البيكا الصهيونية (الجمعية اليهودية للاستعمار) في فلسطين^{١٠} خريطة تشمل جميع الأراضي المعروفة بـ «جبل كنعان» أو «أرض كنعان»، وعنونتها: «جبل كنعان ملك شركة البيكا»، واستطاعت ختم هذه الخريطة من متولي وقف الجبل أحمد الأسدي ومخاتير قرى بيريا، وعكبرة والزغرية ووجهائها المجاورين لأراضي الجبل، ومن مخاتير صفد، وورثة البائعين: خالد قدورة، حسين مراد، ومفتي مدينة صفد الشيخ أسعد قدورة،^{١١} الذي

ويبدو أنّ الحكومة كانت تتواطأ مع اليهود لتسهيل استيلائهم على الأرض، فقد عين مدير الطابو العمومي (وكان إنجليزيًا) لجنة عهد إليها أمر البحث عن أراضي الجبل، وعمّا إذا كانت كواشين شركة البيكا تنطبق عليها، وعمّا إذا كان أحد ينازع البيكا ملكية هذه الأراضي أم لا. وكانت هذه اللجنة مؤلفة بتمامها من خمسة موظفين (كانوا كلهم يهوداً):

- الأول: قائم مقام صفد، المستر برجمن، مندوباً عن الإدارة الحكومية.
- الثاني: موظف الطابو المستر فيشمن مندوباً عن دائرة التسجيل.
- الثالث: موظف الإخراج، الخواجه كراد، مندوباً عن دائرة الزراعة.
- الرابع: مأمور الطابو الخواجه رّوح، مندوباً عن دائرة الطابو.
- والخامس: كاتب الخواجا فؤاد، مندوباً ثانياً عن دائرة الطابو.

بدأت شركة البيكا بعد سنة ١٩٢٨ بمسح أرض الجبل ووضع حدود بسيطة، كانت عبارة عن خطوط من أحجار صغيرة تظهر الحد، ولا تمنع مرور الحيوان أو الإنسان. انتقلت بعد ذلك إلى تثبيت هذه الحدود بالأوتاد الحديدية، ثم زرعت بعض الأشجار وفتحت عدة آبار. وتمكّنت بهذه الطريقة من تثبيت تصرفها في بعض أجزاء من الجبل تمهيداً لتسجيلها باسمها في عملية التسوية، من دون أن يدري أهالي صفد بما يجري، بل إنه لم يكن أحد منهم

٩ التلخيص التالي لتطورات القضية يعتمد أساساً على تقارير المحامي صبحي الخضراء المرفوعة إلى مدير الأوقاف العام بالقدس وإلى المجلس الإسلامي الأعلى. ويعتمد كذلك على تقارير ووثائق أخرى محفوظة في ملف القضية في أرشيف المجلس الإسلامي الأعلى.

١٠ تأسست شركة البيكا الصهيونية سنة ١٩٢٤. ويبدو أنها استمكنت من المشتريين اليهود أجزاء من القطع. عن هذه الجمعية راجع: «الموسوعة الفلسطينية». دمشق، ج ٢، ص ٧٣.

١١ يؤكد المؤرخ النابلسي إحسان النمر في كتابه مذكراتي (نابلس: مطبعة الفرج، د. ت. ص ٩٣-٩٤) أن الشيخ قدورة قد وقع على الخريطة فعلاً. ويقول إن مفتي عكا، الشيخ عبد الله الجزار، برّر الأمر بأنّه لن يكون لليهود دولة في فلسطين أبداً، فلا

داعي للخوف من القضية.

يعلم بوجود الطابو والخريطة على الإطلاق.

وقامت في أوائل سنة ١٩٣٤ منازعات بين بعض العرب واليهود الصهيونيون على مواقع من الجبل في سفح جبل أبي ربيعة الواقع في القسم الشمالي من جبل كنعان. اهتم الرأي العام في صنف بهذه القضية اهتماماً بالغاً. وفي أثناء المحكمة لحسم المنازعات أبرز الطرف اليهودي الخريطة المصدقة وقيود الطابو، فشاع الأمر في المدينة، وخرجت القضية من إطار الصراع على مناطق في سفح أبي ربيعة إلى إطار الصراع على الجبل بأكمله، وتشكلت في المدينة تلتقياً مجموعة وطنية من أهالي صنف، أخذت على عاتقها مهمة متابعة القضية ومنع تسرب ملكية الجبل إلى اليهود، وقف على رأس هذه المجموعة المحامي صبحي الخضراء، الذي كان وقتها مأموراً لأوقاف صنف، وعضواً مؤسساً في حزب الاستقلال العربي. وبسبب افتضاح مسألة التواقيع العربية على الخريطة، عزلت عائلة الأسدي المتولي، وعيّنت آخر مكانه. بدأ المحامي الخضراء بدراسة القضية بعد الحصول على الخريطة وقيود الطابو مع المحامي عوني عبد الهادي، ووجد الإثنان أن الصعوبة في القضية ناجمة في معظمها عن سوء تصرف المتولي أحمد الأسدي وخيانتته للوقف، وعن تواقع الأشخاص المذكورين سابقاً على الخريطة. وقد رأياً أنّ من الأفضل للقضية دفع الخصوم اليهود إلى رفع الدعوى على الوقف الإسلامي وعلى أصحاب المراعي في الجبل، ليكون الطرف العربي في مركز المدعى عليه في محكمة الأراضي بدلاً من أن يكون مدعياً. وأخذ الخضراء يشجّع المتولي الجديد عبد الفتاح الأسدي وأصحاب الاستحقاق من آل الأسدي على التصرف بأراضي الجبل، ونشأ بسبب ذلك نزاعات فرعية كثيرة بين اليهود والعرب، أقام اليهود بسببها عدة قضايا جزائية على أفراد من العرب.

استفاد اليهود من انشغال أهالي صنف العرب في الانتخابات البلدية سنة ١٩٣٤، واختلافاتهم مع بعضهم البعض،^{١٢} فأنشأوا بضعة عشر بيتاً في مواقع منيعة ومشرفة من الجبل لتثبيت تصرفهم فيها. حاول الخضراء وقف البناء فيها فنجح بتحقيق ذلك في البداية عن طريق حاكم اللواء الشمالي، لكن اليهود عادوا وأقنعوا الحاكم بعدم قانونية التعرض لهم، فنزل عند طلبهم وسمح لهم باستئناف البناء. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام

نفسه، حصل نزاع على قطعة أرض تبلغ مساحتها ألفي دونم، وتقع في منتصف الجبل وفي قمته مقام إسلامي لولي الله تعالى «محمد بن حديد».^{١٣} وقدم البوليس تقريراً إلى حاكم اللواء فيما يتعلق بالنزاع خلاصته أن استمرار النزاع بين العرب واليهود على أرض الجبل سيؤدي إلى الإخلال بالأمن العام. وبناءً عليه، قرر حاكم اللواء الشمالي أخذ القضية بيده، وعيّن جلسة للطرفين في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤ استمع فيها لبياناتهم، وتأجلت القضية إلى يوم ٢٤ من الشهر نفسه. حاول اليهود قبل عقد الجلسة الثانية زيادة مساحة الأرض التي يتصرفون فيها لتثبيت سيطرتهم عليها أمام الحاكم، فذهبوا ليلاً بعدد من آلات الحراثة إلى الأراضي المتنازع عليها، التي صدر أمر من الحاكم للطرفين بعدم التصرف فيها. ولكن افتضاح الأمر، وعلم أهالي صنف بوجود اليهود ليلاً على الجبل، أدّى إلى حدوث صدام بين الطرفين في الموقع، ترك اليهود على أثره المكان، وكاد يحدث اشتباك بين العرب والبوليس الإنجليزي. وحين عاد الأهالي إلى صنف، انطلقت مظاهرة كبيرة في شوارع المدينة بالهتافات الوطنية. وأدركت الحكومة بعد هذا الحادث أن القضية تطورت إلى نطاق واسع وأنها لا تخص آل الأسدي فقط، وإنما أهالي صنف جميعاً. فألغى حاكم اللواء أمره الأول في القضية، وأصدر أمراً جديداً، شمل فيه كامل جبل كنعان ونزع بموجبه ملكية العرب واليهود عنه وعيّن قائم مقام صنف مديراً لإدارة الجبل. واستثنى من هذا القرار أمرين:

١. يمكن لليهود أن يكملوا البيوت التي بدأوا بها، وأن يحرثوا البساتين المشجرة، ولكن لا يمكنهم أن يحرثوا أرضاً جديدة أو يبنوا بيتاً جديداً أو يمسحوا الأرض أو يسجّوها.
٢. يمكن للعرب أن يرعوا ماشيتهم في جميع أنحاء الجبل كالمعتاد.

وقام حاكم اللواء بتعيين جلسة لرؤية الدعوى في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤.

«توجه المحامي صبحي الخضراء باسم أهالي صنف إلى المجلس الإسلامي الأعلى، طالباً مساعدته في هذه القضية، وذلك بتعهد الدعوى القانونية والإنفاق عليها، وكتب في تقريره عن

١٣ يقع المقام على الجبل قرب المعسكر. ويرتفع ٨٢٤ م فوق سطح البحر. راجع شكري عرّاف، «طبقات الأنبياء والأولياء الصالحين في الأرض المقدسة» (معلبا: مركز الدراسات القروية، ج. ١٩٩٣).

١٢ جرت الانتخابات في ٢٦ تموز/يوليو. وكان التنافس بين عائلتي قدورة والنحوي. وأسفرت عن فوز كتلة عائلة قدورة. عن هذه الانتخابات وأثارها راجع: مصطفى العباسي «صنف في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧-١٩٤٨» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥)، ص ٤٨-٤٩.

الموضوع إلى المجلس واصفاً خطورة القضية، وموضحاً بأنه «يتوقف على نجاحها حياة ومستقبل مدينة وعدة قرى بأسرها». وقد اقترح عزة دروزة، مدير الأوقاف العام آنذاك، على المجلس نظراً إلى ضعف قدراته المالية، الوقوف موقفاً وسطاً، وذلك بتسليف المتولي على الوقف، عبد الفتاح الأسدي، مبلغاً من المال لمساعدته في هذه القضية، استجاب المجلس الأعلى لطلب المساعدة، وقرّر، بعد أن درس التقارير المرفوعة إليه بشأن القضية، إسداء المساعدات المطلوبة، وتسليف المتولي أجرة محام قدير يتراعى في القضية إلى آخر درجة من درجات المحاكم، على أن ترد السلفة بعد كسب الدعوى، وذلك من ريع وقف جبل كنعان»^{١٤}.

أصدر حاكم اللواء الشمالي قراره في القضية بموجب قانون منازعات، وضع اليد لسنة ١٩٣٢-١٩٣٤ لمصلحة اليهود، فقد أقرّ وضع أيديهم على قطعتين من القطع المتنازع عليها، في حين أبقى ست قطع أخرى تحت يد القائمقام برجمن اليهودي. ودرس كل من المحامين العرب عوني عبد الهادي وفؤاد عطا الله وصبحي الخضراء هذا القرار، ووجدوه مجحفاً بحقوق الأوقاف الإسلامية ومخالفاً للبيّنات التي قدمت إلى الحاكم. وبناء على قرار الحاكم، فإنّ مأمور التسوية سينظر في أمر القطع الست التي بقيت تحت إدارة القائمقام برجمن. عقدت الأوقاف في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥ اتفاقية مع المحامي عادل زعيتر، ليقوم بالدفاع عن حقوقها في الجبل أمام مأمور التسوية وإلى آخر درجة من درجات المحاكم.

استثنت من النزاع أمام مأمور التسوية أراضي الجبل الواقعة في المنطقة الملاصقة لمدينة صفد، وهي أراضٍ مساحتها ألفاً دونم، كان يزرعها آل الأسدي ولا ينازعهم اليهود في ملكيتها. ورغم أن اليهود، باعترافهم لآل الأسدي بحق التصرف في هذه القطعة يعترفون ضمناً بوقفية الجبل وحقوق الأوقاف الإسلامية فيه بما فيه القطع المتنازع عليها،^{١٥} إلا أنّ مأمور التسوية أصدر قراراً في القضية ضد مصلحة الوقف، فاستأنف محامي الوقف هذا القرار لدى محكمة الاستئناف العليا في لندن، وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٤٧ أذن قاضي

القضاة البريطاني للأوقاف بالاستئناف. وأثناء انتظار الإذن بالاستئناف كان مأمور التسوية الإنجليزي، المستر أوكونر، قد أصدر جدول الحقوق في أراضي الجبل، وذلك بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧.

بقيت قضية أراضي جبل كنعان من دون حسم حتى نهاية الانتداب البريطاني في فلسطين وقيام دولة إسرائيل، وما لم تكسبه الصهيونية من خلال القضاء البريطاني فقد اغتصبته بالقوة. أقام الإسرائيليون على الجبل مستعمرة «قرية سارة»، وتقع في ظاهر صفد الشمالي الشرقي، وترتفع ٩٦٦ م فوق سطح البحر، وقد أنشأتها سارة ليفي.^{١٦}

الحالة الثانية:

أراضي الغوارنة الساحلية^{١٧}

تقع أراضي الغوارنة في السهل الساحلي الفلسطيني بين مدينتي حيفا وعكا، على بعد بضعة كيلو مترات من حيفا وإلى الغرب من نهر التّعامين، وإلى شمالها تقع بساتين مدينة عكا. تقدّر مساحة أراضي الغوارنة بنحو ١٢ ألف دونم، وهي من أجود الأراضي الزراعية وأخصبها. أطلق مصطلح «الغوارنة» على هذه الأرض نسبة إلى عرب الغوارنة، المنسوبين إلى مناطق الغور،^{١٨} الذين سكنوها وفلحوها وعاشوا فوقها قبل الحرب العالمية الأولى بعشرات السنين، وقد ذكر تريسترام الذي زار فلسطين سنة ١٨٦٣، أنّ نساء الغوارنة في منطقة رمل عكا قدّمن إليه وإلى مرافقيه اللّبن، والخبز المصنوع من الشعير، والزبدة الطازجة. حاول تريسترام ومرافقوه إقناع العرب

١٦ راجع التّباغ. بلدنا فلسطين ج.١، ص ٢٥٦.

١٧ يوجد في أرشيف المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى المحفوظ في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بالقدس. أربعة ملفات تبحث في قضية عرب الغوارنة. وهي عماد هذا الجزء من البحث وتحمل الأرقام التالية:

٥١٣٥١٣،١١٧١٣٧٠

٥١٣٤١٦،١١٧٠

٥١٤٥١٣،١١٧١٣٧٠

١١/٤١/٦،٥١٣٧٠

١٨ المقصود هنا العرب الذين سكنوا في القرى المنتشرة على امتداد الغور الأردني الفلسطيني. الذي يعتبر جزءاً من الغور الإفريقي-السوري العظيم. الممتد لمسافة خمسة آلاف كيلو متر من جنوب جبال طوروس في الشمال السوري إلى جنوب إفريقيا.

١٤ سجل قرارات المجلس: قرار رقم ٦٤٤٥.

١٥ كان لمأموري التسوية. ومعظمهم من الصهيونيين الذين عملوا مع سلطات الانتداب في دائرة المساحة وتسوية الأراضي. دور كبير في تسهيل استيلاء الصهيونيين على الأراضي الفلسطينية. راجع الموسوعة الفلسطينية ج.١، ص ١٧٩.

بأن يجمعوا لهم الأفاعي والمناجذ.^{١٩} استمر الغوارنة في العيش على هذه الأرض بعد الحرب الأولى حتى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين.

تكوّن عرب الغوارنة من عشائر الكواملة، القرابصة، الوساطة والعراقية. واشتركوا في الحياة ضمن منطقة السهل الساحلي، والتزموا سوية بدفع أعشار الأرض إلى الحكومة العثمانية. وهم خلاف غوارنة «جسر الزرقاء» الواقعة جنوب حيفا، وخلاف غوارنة سهل الحولة، ويبدو أنّ العامل الجغرافي المشترك هو السبب الوحيد في تشابه الأسماء^{٢٠} وليس الانتماء لجذور قبلية واحدة. بالإضافة إلى أهمية أراضي الغوارنة الزراعية، فقد برزت عوامل كثيرة زادت من أهميتها، منها:

- شقّ طريق جديدة، في أوائل الانتداب، تصل ما بين حيفا وعكا اخترقت أراضيها.
- اختراق خط السكة الحديدية طرفها الغربي.
- إنشاء منطقة صناعية حديثة في جنوبها.
- وقوع مخازن أنابيب البترول بجانبها.
- إضافة إلى قربها من ميناء حيفا، الذي أصبح مع تطور عملية الملاحة البحرية أهم ميناء فلسطيني في عهد الانتداب البريطاني.

وبسبب هذه الأهمية لأراضي الغوارنة، ولوجود أراضي مجاورة واقعة إلى الجنوب منها، وهي أراضي قريتي جدر و كفرنات اللتين باعهما الثري اللبناني سرسق للصهاينة سنة ١٩٢٥، فقد طمع الآخرون بالاستيلاء على كامل الأرض واستملاكها والتصرف بها، فادّعوا بأن أراضي الغوارنة هذه واقعة ضمن الأراضي التي باعها سرسق لهم، لأن الأراضي ذكرت في كواشين الطابو التي كانت له، فتقدموا سنة ١٩٢٦ بطلب إلى المحكمة الإدارية لإخلاء عرب الغوارنة من الأرض، فحكمت المحكمة الإدارية بإبقاء يد العرب عليها، وردّت دعوى الصهيين بسبب نقصان شكلي في الحكم؛ إذ طلبت المحكمة من المدّعين بيان أسماء واضعي اليد وأسماء القطع الموضوعة أيديهم

١٩ راجع شكري عرّاف. «بدو مرج ابن عامر والجليبين بين الماضي والحاضر» (معليا: مركز الدراسات القروية. أيار ٢٠٠١)، ص ٢٧١.

٢٠ بحسب الدكتور شكري عرّاف. فإنّ كل من سكن مناطق المستنقعات اعتُبر «غوارنياً». لكنّ هذا لا ينطبق على غوارنة السهل بين عكا وحيفا الذين نتحدث عنهم في هذه الدراسة. وقد أطلق عرّاف على هؤلاء لقب «عرب الرمل». وينقل عن الرحالة تريبسترام (١٨١٣) أنّهم جزء من غوارنة منطقة البطيحة الواقعة شمال شرق بحيرة طبرية. ولعلّ هذا الأصل المشترك هو سبب الاشتراك في التسمية. راجع كتابه «بدو مرج ابن عامر والجليبين بين الماضي والحاضر» (معليا: مركز الدراسات القروية. أيار ٢٠٠١)، ص ٢١٩ و ٢٧١.

عليها، ولمّا رأى الصهاينة ضعف حججهم القانونية، امتنعوا عن إقامة دعوى الإخلاء في محكمة الأراضي، لأنّ حجج العرب كانت قوية جداً:

- فذكر الأرض في كواشين سرسق مبهم كل الإبهام، بصورة تبطل تضمين هذه الأرض فيها.
- إنّ الحكومة الانجليزية نفسها، قد باعت بعد احتلال فلسطين قسماً من هذه الأراضي لدائرة الطيران بحجة أنها أراضٍ محلولة،^{٢١} وثبت البيع.
- كان عرب الغوارنة على الدوام يزرعون هذه الأرض ويدفعون أعشارها للحكومة، ولم يثبت أنّ لسرسق أية علاقة بإدارتهم للأرض، أو بقسمتها بينهم، أو حتّى بما يدفعون عنها للحكومة.
- كان لدى عرب الغوارنة وثائق من قريتي كفرنات وجدر، تثبت أن هذه الأراضي لم تكن من قريتهم في وقت من الأوقات، وأنّ سرسق لم يقسّم عليهم شيئاً منها، وأنّه لم يدعّ مطلقاً أن أراضيهم له. وكان بحوزتهم وثائق أخرى من ملتزمي أملاك سرسق تثبت ذلك.

وحين أدرك الصهاينة صعوبة الاستيلاء على الأرض عن طريق الدعوى أمام المحكمة، لجأوا إلى خطط وأساليب أخرى لتحقيق مآربهم في الأرض. قام اليهود بخطة تقوم على أساس إرهاب العرب وإذلالهم، والضغط عليهم بشتى الطرق، لدفعهم في النتيجة إلى الرضوخ لمطالبهم بإخلاء الأرض مع بعض التعويض. وتجسّدت هذه الخطة على الأرض من خلال اتهام العرب بأنهم وراء كل جرم يقع في تلك المنطقة، ودفع الصهاينة البوليس الإنجليزي إلى مناوأة العرب ومطاردتهم. ويعكس تجاوب البوليس مع الصهاينة تواطؤ حكومة الانتداب البريطاني مع الأخيرين في مؤامرات الاستيلاء على الأراضي العربية. وامتدت المضايقات إلى الجانب الاقتصادي، إذ كان عرب الغوارنة ينتفعون من نبات البربير الذي ينبت وينمو على ضفتي نهر النعامين، وحيث إنّ ملكيته كانت عائدة للحكومة، فقد كان عرب الغوارنة يستأجرونه منها سنوياً، مقابل مبلغ مقطوع يدفعونه لها. وكانوا يصنعون منه السلال والحصر والقفف، كما كانوا يطعمون مواشيهم منه. ولقطع هذا الانتفاع فقد قام الصهاينة باستئجار النبات من الحكومة بمبلغ خمسمائة جنيه سنوياً، في حين كان العرب يستأجرونه بخمسين جنيهًا فقط. وقد ترك

٢١ الأراضي المحلولة هي التي كانت من صنف الميري. ثمّ انقطع وجود حائز لها، ولم يعد من له حق حيازتها. وبهذا تؤوّل ملكيتها إلى الحكومة.

الصهاينة نبات البربير من دون أن ينتفعوا به، وكانوا إذا أخذ أحد العرب شيئاً منه، أقاموا عليه الدعوى أمام البوليس بحجة السرقة. وقد أقاموا عشرات القضايا الجزائية من هذا النوع على أفراد من عرب الغوارنة. نجح الصهاينة في طريقة التضييق هذه مع أقلية ضئيلة من العرب، وبقيت الأكثرية صابرة على تحمل الأذى الصهيوني في سبيل المحافظة على أرضها. ووجد العرب مع ازدياد المضايقات عليهم أنهم لا يستطيعون، بسبب فقرهم وضعف حالتهم المالية، مواجهة الصهاينة وحدهم، فاتصلوا بكامل وفا الدجاني، أحد أثرياء العرب في مدينة القدس، واتفقوا معه في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٢٧ على أن يقوم بدفع جميع النفقات المقتضية لرد جميع دعاوى اليهود، وإنقاذ هذه الأرض نهائياً، وتسجيلها في دائرة التسوية باسم العرب، مقابل إعطائه نصف الأرض. وقام كامل وفا بالحماية المطلوبة لهم، ودافع عنهم أمام الازهاقات المتواصلة، وأنفق في سبيل ذلك ألفين وخمسمائة (٢٥٠٠) جنيه فلسطيني، إلا أنه لم يستطع الاستمرار في الإنفاق على الدفاع والقضايا أمام المحاكم وأمام التسوية بسبب إفلاسه، فاتفق مع لجنة صندوق الأمة على أن تقوم هي بالنفقات المطلوبة لإنقاذ الأراضي، وأن تأخذ مقابل ذلك نصف حصته، أي ربع الأرض (ثلاثة آلاف دونم)، بموجب عقد أُنقذ عليه بين الطرفين.

ولكن أعمال لجنة صندوق الأمة من حيث جباية المال توقفت، ولم يبق لديها في الصندوق مال متحصل من السابق، فرأت تحويل قضية أرض الغوارنة لأية هيئة عامة من دون أن تسترجع منها ما دفعت إلا بعد ربح الدعاوى نهائياً. وعرضت للجنة على المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى تولي القضية والدفاع عن حقوق العرب فيها. وبعد أن درس المجلس القضية قرّر أخذ المسألة على عاتقه، وعقد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤ اتفاقية مع عرب الغوارنة يشترى المجلس بموجبها نصف الأرض بثمن قدره جنيه واحد لكل دونم مهما بلغت المساحة، على أن تكون الأرض التي عليها شجر وبساتين ضمن حصة الغوارنة لا المجلس، في حين تأخذ الأوقاف الإسلامية حصتها من الأراضي غير المشجرة في الموقع الذي تختاره. ونصت الاتفاقية على أن تدفع الأوقاف المبالغ التي صرفها كامل وفا الدجاني على القضية من أصل ثمن الأرض المطلوب منها، وتصرف الباقي على متطلبات الدفاع وفي سبيل الرسوم النظامية والمصاريف اللازمة، وإذا زادت مصاريف الدعاوى والمحاماة عن المبلغ الباقي، فالزيادة مهما بلغت تكون على المجلس الإسلامي الأعلى. مقابل ذلك تعهد عرب الغوارنة على عدم

مصالاة الصهاينة على هذه الأرض، وعدم قبول أي بدل أو تعويض عن حقوق ملكيتهم وتصرفهم فيها، أو عن غيرها من الحقوق، إلا بمعرفة المجلس الأعلى وموافقته خطياً. وكّل المجلس بعد عقد الاتفاقية المحاميين محمد علي التميمي وحنّا عصفور من حيفا لتثبيت هذه الحقوق. ودافع المحامي معين الماضي عن العرب في سبع قضايا جزائية رفعها اليهود على العرب، وفي حينها كان ينظر في هذه القضايا حاكم الصلح اليهودي، هاراكابي. أقام اليهود سبع دعاوى حقوقية أخرى (نزع يد) ضد عدد من العرب، ووضعوا تدبيراً خاصاً لرؤية هذه الدعاوى أيضاً من قبل حاكم الصلح اليهودي نفسه. ولم يخيب حاكم الصلح اليهودي، هاراكابي، ظنهم، إذ أصدر أمراً في الجلسة نفسها، التي قدّمت فيها هذه الدعاوى، يمنع بموجبه العرب من زراعة أراضيهم المتنازع عليها لحين البحث والبتّ في القضية. وقد قصد من ذلك مضايقة العرب اقتصادياً من جهة، ووضع المحامين العرب أمام أمر واقع فيما يتعلق بأحقيته في رؤية الدعاوى المذكورة من جهة أخرى، فبحسب قوانين المحاكم المعمول بها آنذاك، ليس من السهل سحب أية دعوى من الدعاوى من أمام القاضي بعد أن يشرع برؤية القضية، ولم يكن من مصلحة العرب أن يرى هاراكابي هذه الدعاوى، لما ظهر من تحيزه علناً إلى اليهود ضدّهم.

عيّن هاراكابي يوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤ موعداً لرؤية هذه الدعاوى، وهو اليوم الذي يصادف عيد الميلاد المجيد عند حاكم الصلح المسيحي، وصادف أن غاب فيه حاكم الصلح المسلم في طبرية، فكان لا بدّ أن يرى المستر «هاراكابي» هذه الدعاوى بحجة أنها معينة لذلك اليوم وأنه هو الحاكم الوحيد الموجود آنذاك. وقد لجأت الأوقاف إلى توكيل المحامي المسيحي حنّا عصفور بوكالة خصوصية للدعاوى الأربعة، التي كانت معينة في ذلك اليوم، وقدمت إلى حاكم الصلح توكيلها إلى عصفور مع استدعاء من الأخير بأن يوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤ هو يوم عيد الميلاد عنده، كونه مسيحي الديانة، وأنه لذلك لن يتمكن من رؤية هذه القضايا في هذا اليوم المعين. لذا تأجلت القضايا الأربعة لأجل غير معين، واغتتمت الأوقاف ومحامياتها هذه الفرصة، وبذلوا مساعي حثيثة ليرى هذه الدعاوى وجميع الدعاوى الأخرى المشابهة حاكم صلح عربي، باعتبار أن القانون ينص على أن تكون المحكمة محكمة المدعى عليه. وأثمرت هذه المساعي بأن قرر رئيس المحكمة أن يرى هذه الدعاوى حاكم الصلح الإنجليزي. استمرت رؤية القضايا أمام المحاكم من دون البتّ نهائياً فيها حتى سنة ١٩٢٧، حيث حصلت تطورات

سياسية خطيرة في فلسطين كان منها اضطراب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، الحاج أمين الحسيني، للخروج من فلسطين إلى لبنان هارباً من الحكومة البريطانية في فلسطين، بعد أن اتخذت قراراً بإلقاء القبض عليه تمهيداً لنفيه إلى جزيرة سيشل. وقد أصدرت الحكومة لاحقاً قراراً بحل هيئة المجلس الإسلامي الأعلى وطرد رئيسه من عمله. ولا شك أنّ حل هيئة المجلس، قد تسبب في إرباك أعماله، رغم أن الحكومة الإنجليزية قامت بتعيين لجنة ثلاثية ترأسها الموظف البريطاني الكبير، المستر كيركبرايد، وضمت عضوين آخرين للإشراف على شؤون الأوقاف الإسلامية. وقد تسبب هذا الارتباك في إهمال شأن عرب الغوارنة من قبل المجلس ووقف القضايا منذ تلك السنة حتى سنة ١٩٤٢. وحدث في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤١ تطور سلبي بالقضية، إذ إنّ المحامي حنا عصفور تنازل في واحد من القضايا المرفوعة أمام المحكمة عن جميع حقوق العرب في جزء من الأراضي لمصلحة اليهود، بما فيها حقوق المجلس الإسلامي الأعلى. ويبدو أنه قام بهذا التنازل مقابل أموال تلقاها من الشركات اليهودية الصهيونية المخاصمة للعرب أصحاب الأرض.

كما واحتل الجيش البريطاني في ١٧ آب/أغسطس ١٩٤٠ جزءاً من الأراضي، وقام في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤١ باحتلال جزءٍ آخر، وذلك لمقتضيات الحرب العالمية الثانية. وأخذت شركة «الكيرن كيمت لإسرائيل» من الحكومة أجرة عن الأرض من دون أي حق شرعي فيها، فأخذ العرب يسعون لدى دوائر الحكومة لاستيفاء هذه الأجرة بصفتهم أصحاباً للأرض التي احتلها الجيش، وطلبوا من المجلس الأعلى اتخاذ التدابير اللازمة لاسترداد الأجرة.

قرر المجلس الأعلى في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢، نتيجة مراجعات عرب الغوارنة وكامل وفا الدجاني^{٢٢} للمجلس وإلحاحهم عليه بضرورة تنفيذ الاتفاقية المعقودة بينهم، توكيل المحاميّ عوني عبد الهادي وصبحي الخضراء للدفاع والمرافعة بالوكالة عن أفراد الغوارنة، حسيماً يقتضيه الأمر، لدى دائرة تسوية الأراضي، إدارياً وقضائياً، ولدى محكمة الأراضي ومحكمة الاستئناف العليا، لتثبيت حقوق العرب في الأراضي المتعاقدة معهم عليها، وفي كل دعوى جزائية

٢٢ كان المجلس الإسلامي قد اتفق مع كامل وفا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١ على أن يسجل باسمه نصف ما قد يسجل على اسم مدير الأوقاف العام من أراضي الغوارنة، مقابل تنازله عن المبالغ التي صرفها في القضية. أي تكون حصة كامل وفا ربع مساحة الأرض. التي يتم تسجيلها باسم عرب الغوارنة.

أو حقوقية تنشأ بشأن تصرفهم في أراضيهم إلى آخر درجة من درجات المحكمة. وقد وجد المحاميان بعد ثلاث سنوات، وبعد أن بلغت القضايا الرئيسة والمتفرعة عنها مئة وخمس وثلاثين (١٣٥) قضية أنها لن تنتهي في سنوات إذا لم يتولها عدة محامين، واقترحوا على المجلس إضافة محام ثالث، فوافق المجلس في حزيران/يونيو ١٩٤٥ على إضافة المحامي أنس الخمرة من حيفا للمساهمة في الدفاع.

بقيت قضايا الغوارنة في المحاكم البريطانية من دون البت النهائي فيها حتى نهاية الانتداب البريطاني وقيام دولة إسرائيل التي استولت على ٧٨٪ من الأرض الفلسطينية.

خلاصات واستنتاجات


- من الواضح أن أطرافاً فلسطينية كانت تساهم في تسهيل حصول اليهود الصهاينة على أراض فلسطينية، ومن هؤلاء ورثة أشخاص كانوا قد باعوا لليهود قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، ومنهم أحد متولي الوقف الإسلامي في صفد، ومنهم أيضاً أحد المحامين العرب الذين وكلهم المجلس الإسلامي الأعلى للدفاع عن حقوق الفلاحين.
- استخدم الصهاينة أساليب متعددة لدفع العرب إلى بيع أراضيهم، أو تشجيعهم وإغرائهم لفعل ذلك، وقد نجحت هذه الأساليب في أحيان عديدة.
- ساهمت حكومة الانتداب البريطاني، وعن سبق إصرار وتخطيط، في تسهيل حصول الصهاينة على أراضي الفلسطينيين، من خلال تعيينهم في مناصب حساسة ومهمة في الإدارة والأراضي والأمن. ولم تكن الإجراءات القضائية البريطانية تلتزم بتحقيق العدالة أو إنصاف أهل البلاد الأصليين، بل كانت تسعى لتجريد العرب من أراضيهم ونقل ملكيتها إلى اليهود الصهاينة.
- إنّ مساعي المجلس الإسلامي الأعلى لإنقاذ الأراضي قد تعثرت بعد إقصاء رئيسه الأول، الحاج محمد أمين الحسيني، وإدارته من قبل هيئة ضعيفة اختارتها الحكومة الانتدابية، وأشرفت عليها لجنة ثلاثية كان رئيسها وصاحب الكلمة الفصل فيها المستر كيركبرايد، الموظف الاستعماري العريق، وكان عضواً الآخر بريطانياً، بينما كان عضو واحد فقط عربياً مسلماً.

آذار/مارس ١٩٣٥ (قرار رقم ٦٤٢٨) الموافقة
على التعاقد مع عرب بسومة على نصف أراضيهم
المتنازع عليها مع اليهود، مقابل الإنفاق على
قضاياهم في المحاكم.^{٢٣}

٢٣ راجع سجل قرارات المجلس. المحفوظ في مؤسسة إحياء
التراث الإسلامي بالقدس.

• لم تكن مساعي المجلس مقتصرَةً على الدفاع عن
حقوق العرب الفلسطينيين في قضيتي جبل كنعان
وأراضي الغوارنة، فقد بذل المجلس مساعي شبيهة
في قضايا أخرى، كان منها أراضي عرب وادي
الحوارث وأراضي عرب النقيعات وأراضي مشاع
الطيرة وأراضي عرب بسومة. وفيما يتعلق بالأخيرة
فقد قرّر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣

صدر حديثاً



JERUSALEM QUARTERLY

46 ملحقا
Summer 2011

Qatamon, 1948: The Fall of a Neighborhood
Itamar Radai

Evenings in Upper Baq'a: Remembering Ajaj Nuwayed and Home
Bayan Nuwayhed Al-Hout

Early Local Photography in Palestine: The Legacy of Karimeh Abbud
Issam Nassar

A Palestinian Revolutionary: Jabra Nicola and the Radical Left
Ran Greenstein

ESSAY

**Making the Humanitarian Primitive:
Time and Violence on the Eternal Frontier**
Peter Lagerquist

BOOK REVIEWS

Jerusalem's Hydro-History
Review by Robert Mazza

Palestinian Mosaic: Stories of Unfinished Struggle
Review by Atef Alshaer

INSTITUTE OF JERUSALEM STUDIES